

## البيان الختامي للمؤتمر الدولي الثالث لجامعة أم القيوين

14-13 ديسمبر 2022

برعاية كريمة من سمو الشيخ سعود بن راشد المعلا عضو المجلس الأعلى حاكم أم القيوين، استضافت جامعة أم القيوين المؤتمر الدولي الثالث: التكنولوجيا الرقمية من التأصيل إلى الابتكار – مؤسسات التعليم العالي ومستقبل سوق العمل العربي للفترة من 13-14 ديسمبر 2022 بمشاركة علماء وباحثين من ثمانية عشر جنسية عربية وأجنبية قدموا أوراقهم البحثية في أربعة محاور أساسية هي:

- الاتصال والإعلام
- إدارة الأعمال
- القانون
- الآداب والعلوم

وجاء انعقاد المؤتمر من إيمان الجامعة بحتمية التكنولوجيا الرقمية في تجويد مؤسسات التعليم العالي في ظل التغيرات والتحديات المستجدة وما تصنعه من تأثير على فكر الفرد وتنمية مهاراته، بحيث تصبح هذه المؤسسات قادرة على تهيئة المناخ الابتكاري للمخرجات المطلوبة لتلائم توجهات سوق العمل، مثلما أن هذا المؤتمر يُعد مفتاحاً لتغيير هيكلية استراتيجيات الإدارات التقليدية المتعارف عليها في نظم التعليم، والتي باتت بحاجة ماسة إلى توظيف الرقمنة وتأهيل كوادرها للتعامل مع منظوماتها بكل سلاسة واحترافية. وقد هدف المؤتمر إلى:

**أولاً:** إرساء قواعد متقدمة في بناء واستثمار التكنولوجيا الرقمية لخدمة العلم والإنسانية وتحقيق أقصى درجات المنفعة الممكنة في تعزيز برامج التنمية المستدامة.

**ثانياً:** تفعيل البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وربطها بالتكنولوجيا الرقمية الحديثة وفق ضوابط منهجية متقدمة.

**ثالثاً:** تحديد الأسس والقواعد الرصينة القادرة على تمييز التكنولوجيا الرقمية المتعلقة بخدمة البرامج التنموية والتطوير والابتكار.

**رابعاً:** فتح قنوات التبادل المعرفي بين التعليم العالي ومؤسسات سوق العمل العربي لتحديد المؤهلات والمخرجات القادرة على الابداع والابتكار.

**خامساً:** نشر الدراسات العلمية المتخصصة في محاور المؤتمر لتوسيع الفائدة واستلهاام الأفكار الجديدة المكتملة لمشروع التطوير والابتكار من أجل مواكبة الثورة الرقمية.

وتضمنت أعمال المؤتمر الثالث تقديم ورش عمل ومحاضرات علمية تناولت قضايا واهتمامات تكنولوجية معاصرة تقوم على استشراف المستقبل وتواكب التطورات الجارية في سوق العمل، تتعلق بدور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، والتنظيم القانوني لتقنية البلوك تشين فضلاً عن متطلبات سوق العمل العربي ومهارات المستقبل 2030.

مثلما جاءت أوراق العمل البحثية المشاركة متوائمة مع أهداف ومحاور المؤتمر، حيث سلط الضوء في مجال الاتصال على دراسات تحليلية وأخرى ميدانية، بعضها استكشافية وأخرى استشرافية مستقبلية، تناولت أهمية توظيف التكنولوجيا الرقمية ومنها تقنيات الذكاء الاصطناعي في العلاقات العامة والإدارات الحديثة للمؤسسات والقنوات الفضائية التلفزيونية وصناعة الأخبار وإنتاج المحتوى في الصحافة الرقمية وإدارة الأزمات، فضلاً عن التشريعات الإعلامية في عصر التكنولوجيا الرقمية، وتوظيف الإعلام التفاعلي في نشر قيم التسامح وثقافة التعايش الحضاري.

وفي محور القانون، ركزت الدراسات على موضوعات عدّة منها: المسؤولية القانونية على الجرائم المعلوماتية، والتنظيم القانوني للعملات الافتراضية والاشكاليات القانونية لإبرام عقود الحوسبة والحماية الجنائية للأدلة الرقمية وتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجرائم الإلكترونية.

أما في محور إدارة الأعمال، فقد تناولت الدراسات المقدمة قضايا عديدة، من أهمها، النتائج الإيجابية والسلبية للرقمنة التكنولوجية على سلوك الموظفين وأدائهم بعد Covid-19، وتطبيق الذكاء الاصطناعي في عملية التوظيف، والتطورات المشتركة للشركات والمواقع والتسويق الرقمي، ونظم تخطيط موارد المؤسسات، ودور استراتيجيات الحد من المخاطر المالية في اتخاذ قرارات الاستثمار، وتنوع الموارد البشرية وعلاقته بإدارة المواهب وفقاً لمتطلبات تقنية الأعمال الذكية، فضلاً عن تكامل عمليات إدارة المعرفة مع آليات التحول الرقمي وتلبية احتياجات سوق العمل للوظائف المستقبلية.

في حين تناولت دراسات محور الآداب والعلوم، استخدام تطبيق الويب للقياسات النفسية للاسترخاء لزيت اللافندر الأساسي على طلاب الجامعات، واستخدام التكنولوجيا الذكية للقياسات الفسيولوجية فضلاً عن انتقال المخاطر، جائحة كوفيد-19 وسلوك الصناعة في باكستان.

## توصيات المؤتمر الدولي الثالث:

### في محور الاتصال والإعلام:

- يتفق الباحثون في جميع المجالات على أن السمعة هي أحد الأصول المهمة في توفير القيمة الأساسية للمنظمات. وبالتالي تحتاج المؤسسات إلى استراتيجية مناسبة لإدارة السمعة عبر استخدام التقنيات الرقمية الحديثة من أجل حماية وتحسين سمعتها فضلاً عن تأمين عملية التنمية والاستدامة.
- تشجيع منظمات وجمعيات العلاقات العامة على تبني وثيقة استراتيجية شاملة حول مفاهيم وتقنيات الذكاء الاصطناعي ليتسنى تعميمها على كافة المؤسسات على أن تحيط بكل المستجدات ومتابعة التحديثات والتطورات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي.
- ان خطورة الجرائم الإلكترونية والاستخدام السيء لوسائل التواصل الاجتماعي ، تستوجب اطلاق حملات توعوية لحث مستخدمي هذه الوسائل على الالتزام بالتشريعات والقوانين والأخلاقيات، وذلك عبر وسائل الإعلام ، والمؤسسات التعليمية ، والأسرة، خاصة بين قطاعات الشباب والطلبة والمراهقين.
- تتطلب إدارة الأزمات والكوارث في المؤسسات الحديثة، توافر قاعدة بيانات رقمية تتضمن الدروس والعبر المستفادة من الأزمات السابقة، سواء في المؤسسة أو غيرها من المؤسسات المماثلة، المحلية منها والدولية، بهدف الاطلاع على كيفية معالجتها للأزمات والتغلب عليها، والاستفادة منها مستقبلاً.
- تفعيل دور الإنفوجرافيك كعنصر أساسي من عناصر الوسائط المتعددة نظراً للدور الكبير الذي يقوم به في ترجمة المادة الإخبارية .
- إجراء دراسات مستقبلية متخصصة حول دور الوسائط المتعددة في تصميم المواقع الإلكترونية الإخبارية.

## توصيات محور القانون:

- يُهاب بالمسؤولين أهمية زيادة المحاكم الافتراضية وتعجيل وجودها، يواكب ضرورة إفساح المجال حسب ما يسمح المقام وتقدره الجهات المختصة- لموجبات الحكم الإلكتروني الذاتي المقتفي لتقنية الذكاء الاصطناعي؛ وبمقتضاه يكون بإمكان المدعي الحصول على حكم في دعواه بعد رفعها إلكترونياً بدقائق.
- ضرورة انشاء وحدة خاصة بالتحري والتحقق في جرائم المعلومات، وللقيام بعملها لا بد لها من اتباع طرق منهجية وعلمية تتعلق بإدارة معلومات الحادث.
- عقد الندوات والورش والمؤتمرات الخاصة بالأدلة الرقمية وابرار أهميتها في الإثبات في الجرائم المعلوماتية.
- الاستعانة بوسائل تقنية المعلومات من خلال اتاحة الدعوى الإلكترونية للمضروور من الجريمة لتمكينه من الحصول على حقه في جبر الضرر أياً كان مكان تواجده مع الاستعانة في ذلك بمقرات الدولة في الخارج لتسهيل الخدمة للمتقاضين كما يتم تطبيق المحكمة الإلكترونية للنظر بتلك الدعوى، ويسلتم الأمر اصدار تشريع لتنظيم سير إجراءات الدعوى الإلكترونية ونظرها أمام المحكمة الإلكترونية .
- استحداث سوق عمل إلكتروني افتراضي خاص بالقانونيين يتيح للباحث القانوني الحصول على العمل المناسب بصورة سهلة وميسرة بما يتوافق مع المؤهلات والخبرات والرغبات وتعريف القانونيين به من خلال قنوات التواصل الاجتماعي وفي ذات الوقت مساعدة أصحاب الأعمال في سد احتياجاتهم من القانونيين الأكاديميين وغير الأكاديميين من السوق.
- نشر ثقافة استخدام التكنولوجيا الرقمية في مختلف المجالات القانونية المختلفة.
- التركيز على تدريب القانونيين على التطورات التكنولوجية.
- تشجيع القانونيين غير الأكاديميين وغير الحاصلين على مؤهلات عليا بمواصلة التحصيل العلمي بالتوازي مع مواكبة تطورات التكنولوجيا الرقمية.
- ضرورة تعميم النظام الاتحادي للشراء الإلكتروني وكذلك الأنظمة اللامركزية الأخرى على باقي الإمارات التي لم تنشئ نظام إلكتروني حتى الآن، كما أنه يمكن الاستفادة من هذه الأنظمة في البلدان العربية التي لم تقم حتى الآن بإدخال الوسائل التكنولوجية في عمليات الشراء الحكومي، وذلك من خلال تعميم هذه التجربة الفريدة.

## توصيات محور إدارة الأعمال:

- توجيه إدارة المؤسسات التعليمية نحو تشجيع العاملين بمختلف مستوياتهم لتلقي برامج تدريبية وتطويرية للمهارات والمعارف وتعليمهم العمل التنسيقي والجماعي في اطار تعاوني مع منظمات تعليمية دولية متطوره في هذا المجال.
- تطوير ثقافة عمل مواتية للموظفين تكون أكثر حرية في التعبير عن وجهه نظرهم.
- التحول الرقمي في الجامعات من خلال توفير بيئة تعليميه محسوسة تدعم الذكاء الاصطناعي.
- التحول الرقمي في الجامعات من خلال توفير مناهج عملية تمكن الطلاب من مهارات الذكاء الاصطناعي.
- الذكاء الاصطناعي اصبح حاجة ملحة في معظم المؤسسات حيث يوفر بيئة عادلة للحصول على فرص العمل للمواهب وكذلك فرص التقدم الوظيفي.
- أهمية استخدام أساليب الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالعسر المالي للشركات نظراً للدقة المتوافرة فيها، مقارنة بأساليب التنبؤ الأخرى.

## توصيات محور الآداب والعلوم:

- العمل على طرح مفاهيم ومواد تعليمية تتعلق بالمهارات التكنولوجية في المدارس و الجامعات وفقا للطلب المستقبلي على هذه المهارات ، بحيث تسهم في تطوير العقلية الرقمية لدى الشباب مع أهمية خلق الشغف لديهم ليفكروا بشكل نقدي بخصوص المحتوى والخدمات الرقمية.
- دعوة لإنشاء مركز لأبحاث المهارات المستقبلية ، لضمان تعزيز البحث في المهارات المستقبلية والتعرف على تأثير التكنولوجيا والتعاملات الرقمية على الشركات والإدارات ، ويمكن أن يعمل كمنصة لتبادل المعارف لدى صنّاع القرار.
- توفير التدريب اللازم للشباب في مختلف المراحل التعليمية لإكسابهم بعض المهارات المستقبلية ، وهذه البرامج التدريبية يجب أن تكون بالتعاون مع المؤسسات الحكومية ، وكذلك أرباب العمل وشركات الاعمال ، لفهم اتجاهات سوق العمل وكذلك التعريف بأنواع المهارات التي تستوعبها الحاجة في مكان العمل، بحيث تنعكس هذه النتائج على أداء المؤسسات التعليمية وإيجاد أرضية مناسبة للتنمية والابتكار .